القتال الدائر؛ وأن تشدد على الحاجة الماسة إلى التنفيذ السريع والتام لاتفاق موسكو؛ وتستكشف الوسائل التي يمكن بها للأمم المتحدة دعم تنفيذ الاتفاق، ومنها وزع مراقبين مدنيين و/أو عسكريين. وستضم البعثة بعض المراقبين الذين سيظلون في جورجيا لتأمين وجود أوّلي للأمم المتحدة.

وبرسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٧]، أفاد رئيس مجلس الدولة لجمهورية جورجيا أنه يجري، حسب أنباء وصلت من مصادر موثوقة من أبخازيا، ارتكاب أعمال الإعدام الجماعي للسكان المدنيين الجورجيين، والتعذيب والاغتصاب وفظائع أخرى على نطاق واسع. وناشد مجلس الأمن أن ينظر في إنشاء لجنة لجرائم الحرب قصد جمع الأدلة عن الفظائع التي يمكن أن تكون قد ارتكبت في جورجيا.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣١٢١، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الموجهة من النائب الأول لوزير خارجية جورجيا [٨]. وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. ولفت الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالتين المشار إليهما أعلاه المؤرختين ٧ تشرين الأول/أكتوبر والموجهتين، على التوالي، من النائب الأول لوزير خارجية جورجيا إلى الأمين العام ومن الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن [٩].

[٧] S/24641.

[٨] S/24619.

[٩] S/24632 وS/24633.

وفي الجلسة نفسها، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، قال الرئيس إنه قد أُذن له بأن يدلي، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي: [١٠]

أحاط مجلس الأمن علماً، بقلق، بموجز تقرير الأمين العام عن بعثة المساعي الحميدة الموفدة إلى جورجيا بشأن الحالة في جورجيا المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وهو يعرب للأمين العام عن شكره للمعلومات المفيدة التي تتضمنها تلك الوثيقة. كما يعرب المجلس عن شديد انشغاله إزاء تدهور الحالة في جورجيا حديثاً. ويناشد المجلس جميع الأطراف أن توقف القتال فوراً وأن تحترم أحكام الاتفاق الذي أبرم في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في موسكو، الذي يؤكد على ضمان السلامة الإقليمية لجورجيا وينص على وقف لإطلاق النار التزام الأطراف بعدم اللجوء إلى القوة ويشكّل الأساس لتسوية شاملة.

ويؤيد المجلس قرار الأمين العام بإيفاد بعثة أخرى إلى جورجيا، بناءً على طلب حكومتها، برئاسة وكيل للأمين العام يصحبه موظفون من الأمانة العامة، على أن يبقى بعضهم في جورجيا، وهو يؤيد الولاية التي اقترحها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وينتظر المجلس التقرير الذي سيقدمه له الأمين العام عند عودة بعثته من جورجيا، ويعرب عن استعداده للنظر في التوصيات التي يعتزم الأمين العام تقديمها له بخصوص المساهمة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

ويلاحظ المجلس أن الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يعتزم إيفاد بعثة إلى جورجيا في المستقبل القريب ويؤكد على الحاجة إلى ضمان التنسيق بين جهود كل من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي تهدف إلى استعادة السلام في المنطقة.

[١٠] S/24637.

١٩ - الحالة المتعلقة بناغورني - كاراباخ

المداولات الأوّلية

برسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، أحال ممثل أذربيجان بيان رئيس أذربيجان فيما يتعلق بـ ''الحالة الخطيرة التي تسود ناغورني - كاراباخ نتيجة للهجمات المتكاثفة التي تشنها القوات الأرمينية''. وقال ممثل أذربيجان إن الهجمات أدت إلى احتلال مدينة شوشا وتدميرها، مع وقوع خسائر فادحة في الأرواح. وادعى أن ذلك الهجوم الكاسح، الذي شُنّ بدعم من القوات الجوية والدبابات، يشكّل انتهاكاً سافراً لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية ويمثل أخطر تهديد يحدق بالسلام. لذا، فإنه يسترعي انتباه المجلس على وجه الاستعجال إلى هذه ''الحالة الخطيرة جداً''.

ووصف رئيس أذربيجان القصف الذي تعرضت له مدينة شوشا - المركز العريق للحياة الروحية والثقافية الأذربيجانية - مضيفاً أن القوات الأرمينية قطعت الطريق الوحيد الذي يربط المدينة بباقي أذربيجان. وقد ألحق ذلك الحادث الاستفزازي ضرراً جسيماً بمحصلة الاجتماع الثلاثي الذي انعقد في الآونة الأخيرة في طهران بين أذربيجان وأرمينيا وجمهورية إيران الإسلامية، والذي اتفق فيه على حقن الدماء. ويرى الرئيس أن المسألة واضحة: فهناك زمرة من الانفصاليين وغلاة القوميين من خان كندي وأنصارهم ليس من أرمينيا وحدها ''يلعبون بأقدار الشعوب، عندما يتابعون اعتمادهم على القوة لإشعال نار الضغينة والحروب''. وقد أتت مغامرة الانفصاليين الجديدة هذه على جهود حفظ السلام التي بذلتها الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وسائر المنظمات الدولية وعدد من رؤساء الدول الذين يسعون إلى تطبيع الحالة في ناغورني - كاراباخ وعلى طول الحدود بين أذربيجان وأرمينيا. وحذّر الرئيس من أن تدمير المدينة المقدسة أو الاستيلاء عليها سيلقى حتماً ''الرد الملائم''، وأن المعركة الدائرة من أجل شوشا قد تتحول إلى نزاع واسع النطاق. وناشد الرئيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورؤساء الاتحاد الروسي وكازاخستان وسائر دول كمنولث الدول المستقلة وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والمجتمع الدولي برمته العمل على كبح جماح المعتدي.

وبرسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢]، أحال ممثل أرمينيا رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو موجهة من رئيس أرمينيا، يطلب فيها عقد جلسة طارئة للمجلس بغية مناقشة تصعيد النزاع في ناغورني -

[١] S/23894.

[٢] S/23896.

كاراباخ، وتواصل الحصار المضروب على أرمينيا وناغورني – كاراباخ، والتهديد باحتمال التدخل الخارجي في المنطقة. وقال رئيس أرمينيا في رسالته، إن بلاده توجه انتباه المجلس إلى الحالة، عملاً بالمادة ٣٥ (١) من ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أن أرمينيا ليست طرفاً في المنازعة المحتدمة بين ناغورني – كاراباخ وجمهورية أذربيجان، فقد تعرضت لهجمات عبر الحدود ولحصار غير شرعي من قبل هذه الأخيرة. وعليه فإن أرمينيا تطلب، على وجه التحديد، إلى مجلس الأمن أن يقوم بما يلي: (أ) إيفاد قوات حفظ السلام إلى ناغورني – كاراباخ؛ و(ب) إصدار الأمر باتخاذ أي تدابير أخرى يراها ضرورية للإجبار على رفع الحصار الاقتصادي ولصون السلام والأمن الدوليين وإعادة إحلالهما وحماية حقوق الإنسان. وطلبت أرمينيا أيضاً إلى المجلس أن يتخذ تدابير تضمن وفاء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزاماتها بموجب الميثاق وامتناعها عن القيام بأي تدخل مهما كان في المنطقة. وفي الختام، أشار رئيس أرمينيا إلى أن ناغورني – كاراباخ وأذربيجان قد اتفقتا على وقف إطلاق النار، ولو مؤقتاً، بفضل جهود الوساطة التي بذلتها جمهورية إيران الإسلامية في الآونة الأخيرة. بيد أن تلك الاتفاقات ليست كافية، في نظره؛ فقد أصبحت الاستعانة بقوة دولية لحفظ السلام أمراً لا بد منه إذا كان لسكان ناغورني – كاراباخ أن يصدقوا بأن اتفاقات وقف إطلاق النار ستحترم وأن عملية السلام الدائم باتت مضمونة، وأن حقوق الإنسان ستُكفل. وأرمينيا على اقتناع بأنه، من غير الضمانات الدولية التي لا يقدر على توفيرها سوى قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، سيتصاعد النزاع، معرّضاً في النهاية أمن المنطقة والعالم للخطر.

المقرر المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٧٢): بيان من الرئيس

أدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣٠٧٢، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢، البند المعنون ”الحالة المتعلقة بناغورني – كاراباخ“، إضافة إلى الرسالتين المؤرختين ٩ و١١ أيار/مايو ١٩٩٢، على التوالي، الموجهتين من ممثلي أذربيجان وأرمينيا. ونظر المجلس في البند في الجلسة نفسها.

ولفت الرئيس (النمسا) انتباه أعضاء المجلس إلى وثيقتين أخريين تتعلقان بالبند المدرج في جدول الأعمال [٣]. وأعلن بعدئذ أنه قد أُذن له، عقب مشاورات أجراها المجلس، بأن يُدلي، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي: [٤]

إن أعضاء مجلس الأمن قلقون أشد القلق للأنباء الواردة مؤخراً بشأن تدهور الحالة المتصلة بناغورني – كاراباخ، وبسبب انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار التي تسببت في وقوع خسائر فادحة في الأرواح البشرية وأضرار مادية واسعة النطاق، وبسبب العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة لبلدان المنطقة.

ويثني أعضاء مجلس الأمن على الجهود المبذولة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن الجهود الأخرى الرامية إلى معاونة الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية وتقديم المساعدات الإنسانية، ويؤيدون هذه الجهود.

ويرحبون بأن يوفد الأمين العام بعثة على وجه السرعة إلى المنطقة لكي تتقصى الحقائق وتدرس السبل والوسائل التي من شأنها التعجيل بمؤازرة الجهود المبذولة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لمعاونة الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية. وستشمل أيضاً هذه البعثة عنصراً فنياً لكي ينظر في الطرائق التي يمكن بفضلها للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الإنسانية العاجلة.

ويدعو أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لوضع حد للعنف، وتيسير أعمال بعثة الأمين العام، وضمان سلامة أفرادها. وهم يذكّرون بالبيانين اللذين تلاهما رئيس المجلس، نيابة عنهم، في ٢٩ كانون الثاني/يناير وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ بشأن قبول أرمينيا وأذربيجان، على التوالي، عضوين في الأمم المتحدة، ولا سيما بالإشارة إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم استخدام القوة.

وبرسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٥]، ادّعى ممثل أذربيجان أن القوات المسلحة الأرمينية قد لجأت إلى استخدام الأسلحة الكيميائية خلال أحداث وقعت في الآونة الأخيرة في ناخيشيفان، أحد الجيوب الأذربيجانية الواقعة داخل أرمينيا. وفي رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام [٦]، أنكر ممثل أرمينيا الاتهامات المتعلقة باستخدام بلده للأسلحة الكيميائية، وطلب إيفاد فريق خبراء إلى مناطق النزاع بغية تقييم الحالة.

وبرسالتين متطابقتين مؤرختين ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن على التوالي [٧]، أبلغ ممثل أذربيجان بأن ٣٦ وثيقة قد سلّمت إلى بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق التي كانت قد زارت أذربيجان في أواخر شهر أيار/مايو. واستناداً إلى ما ورد في مرفق الرسالتين، تتعلق بعض الوثائق بنتائج فحوص أجرتها وزارة الصحة في أذربيجان لتبيّن استخدام الأسلحة الكيميائية. وطلبت أذربيجان أن يُعمّم تقرير بعثة تقصّي الحقائق كوثيقة من وثائق مجلس الأمن [٨]. وطلبت أيضاً أن تتاح الفرصة لممثل أذربيجان، بوصفه صاحب المبادرة في إنشاء البعثة، لكي يشارك في جلسة المجلس المخصصة لمناقشة التقرير ويخاطب المجلس أثناءها، وفقاً للمادة ٣٢ من الميثاق.

وبمذكرة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ موجهة إلى مجلس الأمن [٩]، أشار الأمين العام إلى أنه قد أخطر المجلس، خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بقراره إيفاد بعثة إلى المنطقة للتحقيق في مزاعم أذربيجان المتعلقة باستخدام القوات المسلحة الأرمينية لأسلحة كيميائية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٢. وأحال بمذكرته تقرير بعثة الخبراء التي زارت أذربيجان وأرمينيا في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢. ولاحظ أن الخبراء قرروا بأنه لم يعرض على الفريق أي دليل على استخدام أسلحة كيميائية.

---

[٣] رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أوكرانيا (S/23716)؛ ورسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية إيران الإسلامية (S/23760).

[٤] S/23904.

[٥] S/24053.

[٦] على نحو ما أفاد به الأمين العام في مذكرته المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ (S/24344).

[٧] S/24103.

[٨] كُرّر ذلك الطلب في رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أذربيجان (S/24112).

[٩] S/24344.

المقرر المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢: بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٠]، لفت ممثل أرمينيا الانتباه إلى الحالة الخطيرة والمتدهورة بسرعة في أرمينيا وناغورني - كاراباخ، وإلى فشل مفاوضات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في التوصل إلى اتفاق فعلي لوقف إطلاق النار. وطلب عقد جلسة طارئة للمجلس بغية النظر في اتخاذ خطوات محددة من أجل تثبيت الوضع.

وأفاد ممثل أرمينيا، في رسالته، بتواصل القتال الضاري في ناغورني - كاراباخ والمناطق الحدودية في أذربيجان وأرمينيا. وادّعى أن أذربيجان لا تزال تقصف السكان المدنيين في العاصمة وإحدى مقاطعات ناغورني - كاراباخ؛ وفي الوقت نفسه، كانت تشن ''الهجمات العدوانية'' على أرمينيا ذاتها، في محاولة للزج بها مباشرة في أتون النزاع. ولم يحرز سوى تقدم طفيف في المفاوضات الجارية تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأشار الممثل إلى أن الأمين العام قد أوفد إلى المنطقة، عقب البيان الرئاسي المؤرخ ١٢ أيار/مايو، بعثة لتقصّي الحقائق في أواخر شهر أيار/مايو، وأن مجلس الأمن ناقش تقريرها خلال المشاورات التي جرت في ٢٢ حزيران/يونيه. وادعى الممثل أن أعضاء المجلس أعادوا تأكيد دعمهم، إبان تلك المشاورات لما يبذله مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من جهود وقرروا دراسة مسألة إيفاد مراقبين إلى ناغورني - كاراباخ، وأن الأمين العام قرّر إيفاد مراقبين إلى مفاوضات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تفاقمت الأوضاع في ناغورني - كاراباخ، بيد أن أرمينيا ترى أنه لن يُحرز أي تقدم ملموس ما لم تشارك الأمم المتحدة بنشاط ومباشرة في مفاوضات السلام. وأكدت أرمينيا من جديد إيمانها بضرورة وجود قوات لحفظ السلام من أجل وضع حد للقتال. واقترحت، كخطوة أولى، إيفاد مراقبي الأمم المتحدة إلى ناغورني - كاراباخ للتفاوض بشأن اتفاق دائم لوقف إطلاق النار؛ وكخطوة ثانية، نشر قوات حفظ السلام في ناغورني - كاراباخ وحولها وعلى طول الحدود الأرمينية - الأذربيجانية، بينما تجرى المفاوضات لإيجاد حل للنزاع. ومن الممكن أن تتولى الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أو أي منظمة دولية أخرى مناسبة رعاية تلك القوات منفردة أو مجتمعة.

وبرسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١١]، أحال ممثل أذربيجان رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس موجهة من وزير خارجية أذربيجان فيما يتعلق بحالة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وادّعى الوزير أن أرمينيا ما انفكت تشن ''عدوانها المسلح ضد أذربيجان''. وأردف قائلاً إن أذربيجان ما زالت مصممة، مع ذلك، على العمل في سبيل إيجاد تسوية سلمية للمنازعة والمساعدة على الدفع بعملية التفاوض في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي أثمر نتائج بالفعل. وأضاف أن بلاده تعلق أهمية كبيرة على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة على حل النزاع، ولا سيما قيام الأمين العام بإرسال بعثتين إلى المنطقة، وإقرار مجلس الأمن لإجراءات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد عزز ذلك الأمر اقتناع أذربيجان بإمكانية تحقيق تسوية سلمية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وحَملها على تركيز جهودها على توسيع نطاق النتائج المحققة بالفعل في سياق تلك المنظمة الإقليمية.

وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، أدلى الرئيس (الصين)، نيابة عن المجلس بالبيان التالي [١٢]:

إن أعضاء المجلس يشعرون بالقلق العميق إزاء التقارير التي وردت مؤخراً عن تدهور الحالة فيما يتعلق بناغورني - كاراباخ مع ما صاحبها من خسائر فادحة في الأرواح وأضرار مادية واسعة النطاق.

وأعضاء المجلس يناشدون بقوة جميع الأطراف، والجهات الأخرى المعنية، وقف إطلاق النار فوراً ودعم جهود مؤتمر ''مينسك'' بشأن مسألة ناغورني - كاراباخ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك المفاوضات التحضيرية المعقودة في روما. وهم يحثون جميع الأطراف، والجهات الأخرى المعنية، على التعاون بشكل وثيق مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاشتراك على نحو إيجابي في المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع القائم بينها في أقرب وقت ممكن. وقد لاحظ أعضاء المجلس أن الأمين العام قد أوفد بعثة إلى المنطقة لتقصّي الحقائق ومستعد لإرسال مراقبين لحضور مفاوضات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المشار إليها أعلاه. وسوف يواصل أعضاء المجلس النظر في دور الأمم المتحدة في ناغورني - كاراباخ في الوقت الملائم في ضوء تطور الحالة في المنطقة.

المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٢٧): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٣]، طلب ممثل أرمينيا عقد جلسة طارئة للمجلس للنظر في مسألة إشراك الأمم المتحدة مباشرة في الجهود المبذولة في سبيل إحلال السلام في ناغورني - كاراباخ. وأعرب عن تأييد أرمينيا التام لما يبذله مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من جهود، ولا سيما جهود عملية مينسك، غير أنه لاحظ أن التفاوض تحت رعايته في آب/أغسطس على اتفاق لوقف إطلاق النار لم يتكلل بالنجاح. بيد أن الاجتماع المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر في سوتشي، الاتحاد الروسي، بين ممثلي الاتحاد الروسي وكازاخستان وأرمينيا وأذربيجان، دعماً لجهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، تمخض عن توقيع اتفاق لإطلاق النار، يدخل حيز النفاذ في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ورغم أن ذلك الاتفاق انتهك بالفعل انتهاكاً خطيراً، فإن أرمينيا تؤمن بأن ثمة أملاً في إنجاح وقف إطلاق النار متى وُضعت آليات فعّالة لذلك. وأشار الممثل، تصديقاً لقوله، إلى ما أبدته أذربيجان من استعداد للدخول كطرف في اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، ولقبول مراقبين في المنطقة وفقاً لاتفاق سوتشي. ويقينا من أرمينيا بأن الأوان قد آن لتدخل الأمم المتحدة بصورة مباشرة، ناشدت الأمينَ العام المتحدةَ أن تسخّر خبرتها وآلياتها القائمة في تيسير إبرام اتفاق دائم لإطلاق النار وتنفيذه. وطلبت على الخصوص إلى الأمين العام أن يقوم في أقرب وقت ممكن بتعيين ممثل خاص وإيفاد فريق من مراقبي الأمم المتحدة إلى المنطقة لمساعدة الطرفين على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار ورصد الحالة بعدئذ [١٤].

---

[١٠] S/24470.

[١١] S/24486.

[١٢] S/24493.

[١٣] S/24656.

[١٤] انظر أيضاً: الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/24671).

أدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣١٢٧، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الموجهة من ممثل أرمينيا. ونظر في البند في الجلسة نفسها.

ولفت الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة من ممثل أذربيجان [١٥]، كررت فيها أذربيجان التأكيد على أنها ما زالت تفضل إيجاد تسوية سلمية للمنازعة على أساس المبادئ التي وضعها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأعربت عن تفاؤلها فيما يتعلق بتعجيل عملية التسوية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ثم أبلغ الرئيس أنه قد أذن له، في أعقاب المشاورات التي أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يُدلي بالبيان التالي، نيابة عن المجلس [١٦]:

يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء استمرار الحالة الخطيرة في ناغورني – كاراباخ وحواليها وما تسفر عنه من خسائر بشرية ومادية، بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في سوتشي في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أحكام البيان الذي أصدره في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ بشأن الحالة المتعلقة بناغورني – كاراباخ، ولا سيما دعمه للجهود التي يبذلها مؤتمر مينسك بشأن مسألة ناغورني – كاراباخ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وهو يناشد بحرارة جميع الأطراف والجهات الأخرى المعنية تنفيذ وقف إطلاق النار على الفور ورفع كل أشكال الحصار. ويدعو إلى القيام فوراً بعقد مؤتمر مينسك وبدء مفاوضات سياسية وفقاً لأحكام النظام الداخلي الذي وضعه الرئيس. ويحث جميع الأطراف والجهات الأخرى المعنية على التعاون بشكل وثيق مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمشاركة بصورة إيجابية في المؤتمر بشكل يؤدي إلى التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع القائم بينهما في أسرع وقت ممكن.

ويعرب مجلس الأمن عن اغتباطه لاعتزام الأمين العام إيفاد ممثل إلى المنطقة لدراسة المساهمة التي بوسع الأمم المتحدة أن تقدمها دعماً لجهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك لتوفير المساعدة الإنسانية.

[١٥] S/24713.

[١٦] S/24721.

٢٠ – البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

المداولات الأوّلية

ألف – رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

المقرر المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (الجلسة ٣٠٠٩): القرار ٧١٣ (١٩٩١)

برسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١] طلب ممثل النمسا النظر العاجل، في مشاورات غير رسمية يجريها أعضاء المجلس، في الحالة المتدهورة في يوغوسلافيا التي تثير مخاوف جدية في المنطقة برمتها.

وبرسالتين مؤرختين ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي كندا وهنغاريا، على التوالي [٢]، طلب الممثلان عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن نظراً للحالة المتردية في يوغوسلافيا التي يحتمل أن يعرض استمرارها صون السلام والأمن الدوليين للخطر.

وذكر ممثل يوغوسلافيا، في رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٣]، أن حكومته ترحب بالقرار المتخذ، بمبادرة من بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة القاضي بعقد جلسة لمجلس الأمن يناقش فيها الحالة في يوغوسلافيا. وأضاف أن وزير خارجية يوغوسلافيا يرغب شخصياً في الاشتراك في هذه الجلسة. وأعرب عن أمله في أن يتمكّن المجلس من اتخاذ قرار يسهم في الجهود المبذولة حالياً لتحقيق السلام لجميع اليوغوسلافيين.

وأدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، في جلسته ٣٠٠٩، المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، رسائل كندا والنمسا وهنغاريا ويوغوسلافيا.

وأعرب رئيس المجلس (فرنسا)، باسم المجلس، عن شديد تقديره لمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس التالية في الجلسة: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وإكوادور ورومانيا وزمبابوي والصين وكوبا والمملكة المتحدة والنمسا والهند والولايات المتحدة. ودعا ممثل يوغوسلافيا، بناءً على طلبه للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت.

[١] S/S/23052.

[٢] S/23053 وS/23057.

[٣] S/23069.